

تصنيف قطاعي ورقم قياسي جديدين للشركات المدرجة في بورصة عمان

حيزان 22، 2006

ضمن سياسة بورصة عمان المستمرة في تحديث وتطوير الخدمات التي تقدمها للمهتمين في السوق، قامت البورصة بعمل توزيع قطاعي جديد للشركات المدرجة في البورصة ينهاشى مع المعايير العالمية في هذا المجال ويعطي صورة أوضح عن الشركات المدرجة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارهم الاستثمار. كذلك قامت البورصة بتطوير رقم قياسي جديد مبني على النسخة الحرة (المتحدة للتداول) بحيث يعطي تمثيل أفضل لتحركات أسعار الأسهم في السوق ويخفف حدة تأثير الشركات ذات القيمة السوقية العالية بحيث يخفض ثقلها وتاثيرها على الرقم القياسي.

واكيد مدير التنفيذي لبورصة عمان جليل طريف انه بغرض عمل هذا التصنيف للشركات المدرجة، قامت بورصة عمان بدراسة المعايير العالمية المطبقة في هذا المجال، وكذلك الاطلاع على التصنيفات القطاعية لبعض البورصات العربية والعالمية، حيث تم اعتناد التصنيف المتبوع من قبل مؤسسة ستاندرد اند بورز مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة عليه ليتلائم مع طبيعة عمل الشركات الاردنية.

وأفاد السيد طريف انه وبموجب هذا التوزيع فقد تم وضع الشركات المدرجة في ثلاثة قطاعات رئيسية وهي القطاع الوالي ويضم البنوك وشركات التأمين والخدمات المالية والعقارات وشركات الاستثمار، وقطاع الخدمات ويضم الشركات التي تعمل في مجال الخدمات الصحية والتعليم والطاقة والنقل والسياحة والاتصالات، وقطاع الصناعة والذي يضم الشركات التي تعمل في الصناعات الاستخراجية والتعدين والإنسانية والغذائية والمشروعات والدخان والجلود والخزف والكهرباء. وقد تم تقسيم القطاعات الرئيسية الثلاثة الى (23) قطاع فرعى، بحيث تم وضع الشركات التي لها نفس النشاط التشغيلي في نفس المجموعة.

وقال السيد طريف بأن لهذا التوزيع ميزات عديدة، حيث يساعد في اظهار طبيعة وغايات عمل الشركات بصورة أوضح وأدق للمستثمرين، مما يسهل عمليات التحليل الوالي للشركة ومقارنتها مع الشركات المشابهة لها ومع القطاع الذي تنتمي اليه، كما يمكن للمستثمرين من متابعة التغيرات في أسعار أسهم القطاعات المختلفة من خلال المؤشرات التي قامت البورصة باحتسابها لكل قطاع رئيسي وفرعي.

ومن جهة أخرى أوضح السيد طريف بأن البورصة قامت بتطوير رقم قياسي جديد مبني على النسخة الحرة (المتحدة للتداول)، حيث تم احتساب هذا الرقم من خلال الترجيح بالقيمة السوقية للأسهم المدرجة المدرجة للتداول Free Float في الشركات وليس بعدد الأسهم الكلي المدرج لكل شركة. وهذا النسلوب معتمد من قبل عدد كبير من المؤسسات الدولية التي تقوم باحتساب أرقام قياسية لمعظم دول العالم وتعتبر من اكبر الشركات العالمية في خدمات التزويد بالارقام القياسية مثل مؤسسة ستاندرد اند بورز S&P وشركة داوجونز وستوكس FTSE Group وشركة داوجونز وستوكس Dow Jones Indexes and STOXX.

وقد تم تطبيق معايير شركة داوجونز وستوكس Dow Jones Indexes and STOXX في اختيار عينة الشركات التي يتم احتساب هذا الرقم أساسها. علماً بأن البورصة تجري حالياً مباحثات مع شركة داوجونز لاحتساب رقم قياسي لبورصة عمان نظراً لنهائية ذلك في نشر الرقم القياسي لبورصة عمان دولياً.

ومما يذكر بأنه عند اختيار الشركات التي تدخل باحتساب الرقم القياسي يتم مراعاة أن يكون نشاط التداول للشركات المذكورة والتي تكون عينة هذا المؤشر كبيراً، وبالتالي فإنه يتم استثناء الشركات التي لا يتم أي تداول على أسهمها لمدة تزيد عن عشرة أيام متتالية وكذلك يتم استثناء الشركات الموقوفة. وبعد ذلك يتم اختيار الشركات لهذا المؤشر بناءً على ثلاثة متغيرات هي: القيمة السوقية للشركة ويوزن 60%، وصافي الدخل قبل الضريبة يوزن 20%، والابرادات أو المبيعات وتمثل 20%. بحيث يتم اعطاء الشركة رتبة على كل معيار بحيث يتم ضرب كل رتبة في وزن كل معيار واحتساب الرتبة الكلية للشركة. ويتم اختيار أفضل سبعين شركة. كما يتم مراجعة عينة المؤشر مرتين سنوياً. كما تم وضع حد أعلى لوزن أي شركة في هذا الرقم بـ 10% بحيث يتم تخفيض هذا الوزن في حال زراعته عند اجراء المراجعة نصف السنوية لعينة الرقم.

ويتميز هذا الرقم بأنه يعكس بشكل أفضل تحرّكات أسعار النسّم في السوق، وكذلك فإنه يخفّف من تأثير الشركات ذات القيمة السّوقية الكبيرة. إضافةً لذلك فإنه يعطي فرصةً أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة للتأثير على تحرّكته. ومن الجدير بالذكر بأنّ هذا الرقم يمكن استخدامه كأداة أساس في تكوين المشتقات المالية.

كما قامت البورصة باحتساب أرقام قياسية قطاعية للقطاعات الرئيسية الثلاثة وهي: القطاع المالي وقطاع الخدمات وقطاع الصناعية. كذلك تم احتساب أرقام قياسية لكافّة القطاعات الفرعية. هذا وقد تم اختيار معظم الشركات المدرجة في القطاعات ليتم احتساب هذه الأرقام عليها، وإن جميع هذه الأرقام تم احتسابها على أساس النسّم الدرة (المنطقة للتداول).

وقد تم إعطاء هذا الرقم قيمة أساس 1000 نقطة كما في نهاية عام 1999 وتم احتسابه بشكل يومي للنوعام 2006-2000. ومن خلال مقارنة أداء هذا الرقم القياسي العام مع المؤشرات الأخرى التي تحتسبها البورصة تبيّن وجود انسجام كبير مع حركة هذه المؤشرات. كذلك تم إعطاء الأرقام القياسية القطاعية قيمة أساس 1000 نقطة كما في نهاية عام 1999 وتم احتسابها بشكل يومي للفترة نفسها. وتتجدر الإشارة إلى أنّ البورصة سوف تبقى على جميع الأرقام القياسية والتوزيعات القطاعية الحالية دون تغيير في هذه المرحلة وسوف يتم إحلال الرقم القياسي الجديد مكان الرقم الحالي المستخدم والذي ينشر بشكل مباشر من خلال نظام التداول الإلكتروني بعد فترة من تهيئه المتعاملين والمهتمين بالرقم القياسي الجديد.